TYF
Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب

القيود التي تواجه المنظمات النسائية بمحافظة تعز

ورقة سياسات

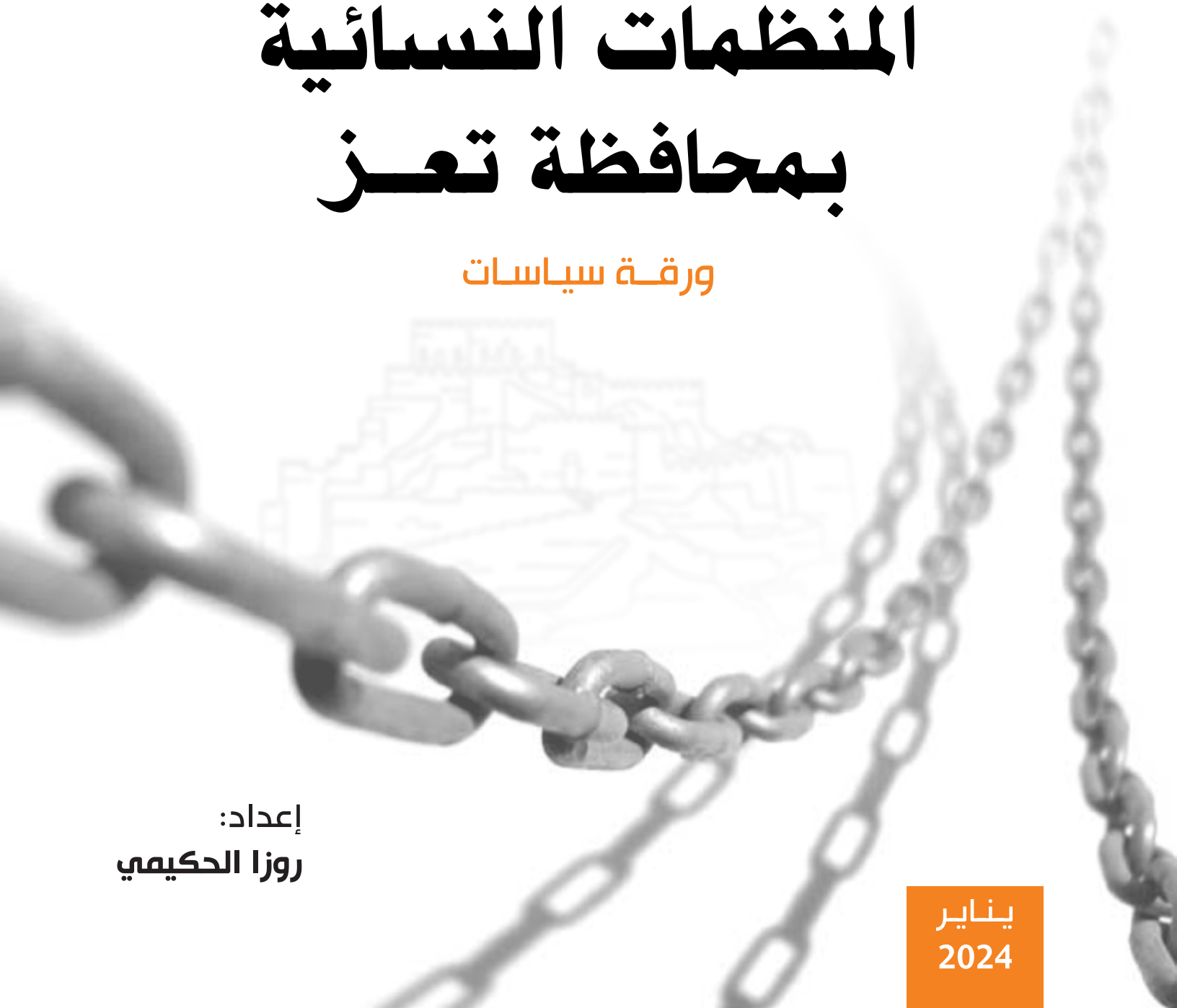

إعداد:
روزا الحكيمي

يناير
2024

القيــود التـي تـواجه المنظمات النسائية بمحافظة تعــز

ورقــة سيـاسـات

إعداد:
روزا الحكيمي

TYF
Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب

يناير - 2024 م

ملخص تنفيذي

تواجه المنظمات النسائية وتلك التي تقودها نساء العديد من التحديات في الوصول إلى التمويل، لخصت ورقة السياسات أهم أربع تحديات ذكرتها النساء اللاتي تمت مقابلتهن، حيث تمثلت التحديات في ضعف القدرات المؤسسية وعلى رأسها ضعف الأنظمة المالية واللوجستية، قلة فرص التمويل الموجهة للمنظمات النسائية والتي تقودها نساء، الحواجز الثقافية والاجتماعية، وضعف مصادر التمويل المحلي المتمثل بالقطاع الخاص والسلطات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء تحدياتٍ متعلقة بالسياسات التي تمارسها السلطات والأطراف السياسية المختلفة تجاه منظمات المجتمع المدني، وخلصت ورقة السياسات إلى مجموعة من التوصيات التي وُجِهت للأطراف المعنية مثل المنظمات النسائية والتي تقودها نساء، من أجل تطوير قدراتها المؤسسية وتحسين استراتيجيتها في حشد الموارد وجذب التمويل، بالإضافة إلى الاهتمام بتوسيع شبكة العلاقات والشراكات.

كما أوصت الورقة المانحين من المنظمات الدولية والوكالات الأممية والإنمائية بالاهتمام بدعم المنظمات النسائية والتي تقودها نساء من خلال تقديم الدعم المالي والفني واللوجستي، وإعداد دليل توجيهي يُساعد المنظمات النسائية في الوصول إلى التمويل، كما اهتمت الورقة بتشجيع منظمات المجتمع المدني الأخرى بمساعدة المنظمات النسائية في التسويق لبرامجها وأنشطتها وإدارة مشاريعها ومواردها المالية والبشرية، إضافةً إلى الدخول في شراكات وتحالفات تعاونية مع المنظمات النسائية والتي تقودها نساء من أجل تبادل المعرفة والخبرات.

TYF

الخلفية

تواجه منظمات المجتمع المدني النسائية والتي تقودها نساء تحدياتٍ كبيرة فيما يتعلق بالحصول على التمويل، وعلى الرغم من وجود العديد من مصادر التمويل، إلا أن المنظمات النسائية لا تحظى بالدعم المالي الكافي لتنفيذ برامجها وأنشطتها إذ يُعتبر الحصول على التمويل أمراً صعباً بشكلٍ عام بالنسبة لها.

وتُعزى المشكلة إلى ضعف الأنظمة المؤسسية بشكلٍ رئيسي في أنظمتها المالية واللوجستية، وصعوبة بناء العلاقات والشراكات مع المولين، هذا يعني أن العلاقات بينهم لا تتحول غالباً من العلاقات الرسمية إلى علاقات شخصية كما يحدث بين الذكور، حيث تشعر النساء اللاتي تمت مقابلتهن بأن ذلك يعود جزئياً إلى الظلم التاريخي الذي تعرضت له النساء فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والخبرات، وقدرتهن على بناء العلاقات المجتمعية والعلاقات العملية التي تسهل عملية الحصول على التمويل.[1]

في أواخر العام 2018م بلغ عدد المنظمات المحلية حسب تقدير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل 13200 منظمة مسجلة في كافة أنحاء البلاد،[2] وحوالي 800 منظمة محلية بمحافظة تعز ويصل عدد المنظمات الدولية العاملة بمحافظة تعز للعام 2023م حوالي 22 منظمة دولية بينما كانت في 2018 لا تتجاوز 4 منظمات دولية.[3]

المجال	النسبة %
المجال الإغاثي والإنساني	27.7
مجال الصحة	18.1
مجال التعليم	16.9
المجال التنموي	15.7
المجال الثقافي والتوعوي	13.3
المجال المجتمعي الوساطة المحلية	4.8
المجال الحقوقي والأمني وبناء السلام	3.6
الإجمالي	% 100

الشكل (١) يوضح مجالات التأثير المجتمعي للقيادات النسوية في محافظة تعز. [4]

(1) جيالن دينو وديما طوقان، « تقرير دراسة واقع المجتمع المدني، USAID، مايو 2016، https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PBAAH417.pdf

(2) «تقرير استدامة القطاع المجتمعي للعام 2021: تقرير اليمن»، FHI360، ديسمبر 2021، https://drive.google.com/file/d/1hKt-j7gp-AeEQiYiNb-mbJv1YcBoulzH0/view?usp=sharing

(3) تقرير عمل المنظمات الدولية الغير حكومية العربية والأجنبية، مكتب التخطيط والتعاون الدولي، محافظة تعز، 2022، http://tinyurl.com/22ddah2c

(4) د. محمد الكامل و أ. لبيب شائف، «دور النساء في التغيير المجتمعي: بمحافظة تعز»، مؤسسة شباب سبأ، فبراير 2023، https://shebay-outh.org/Survey-Study022023-Ar.pdf

TYF

وعلى الرغم من هذا الازدياد في عدد المنظمات بالمحافظة والتي وصل عددها إلى أكثر من 800 منظمة مجتمعت مدني إلا أنها ما زالت تواجه حملات تشوية على يد الجماعات الدينية والمسلحة وعلى وجه الخصوص المنظمات النسائية أو التي تقودها نساء، إضافة إلى مواجهتها تحديات مالية تحد من قدرة المنظمات النسائية أو التي تقودها نساء على تنفيذ أنشطتها، وتعتقد النساء اللاتي تمت مقابلتهن بأن المنظمات الغير حكومية الدولية والوكالات الأممية والإنمائية لا تعطي الأولوية للمنظمات النسائية أو تلك التي تقودها النساء، وإذا استمرت هذه التحديات فلن تكون منظماتهن قادرة على البقاء وسوف تستمر الكثير منها في إغلاق أبوابها.

تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى موارد بشرية ومالية قوية لتعزيز استراتيجياتها وتحقيق أهدافها واحداث تأثير أكبر في المجتمع، ومع ذلك، فإن عدم توفر التمويل يمكن أن يؤدي إلى قيود في القدرة على توظيف الموارد البشرية وتوسيع نطاق البرامج والخدمات المقدمة، ومن المهم الاعتراف بأن المنظمات النسائية أو تلك التي تقودها النساء تُقدم مساهمة قيمة في المجتمع، وتعمل على معالجة قضايا النساء في مجتمعها، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومن خلال توفير التمويل المناسب والمتوازن يمكن للمنظمات النسائية أن تُسهم بشكلٍ فعالٍ في تحقيق التغيير الاجتماعي وتعزيز حقوق المرأة. ومن خلال موارد مالية قوية، يمكن لهذه المنظمات توسيع نطاق تأثيرها وتنفيذ مشاريع وبرامج مبتكرة لصالح المجتمع بأكمله، لذا ينبغي أن تعمل الجهات المانحة والمنظمات الدولية على تعزيز دعم الأنظمة المالية واللوجستية للمنظمات النسائية، وتقديم منح مباشرة للمنظمات النسائية والتي تقودها النساء، وتعزيز التمويل المستدام.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تحديات المنظمات النسائية والتي تقودها نساء في الوصول إلى التمويل، واقتراح الأدوار والحلول التي يمكن أن تُساهم في تحسين وصول المنظمات النسائية والتي تقودها نساء من خلال مجموعة من التوصيات لحشد الموارد وجذب التمويل.

تم إعداد ورقة السياسات هذه بالتركيز على محافظة تعز، وقد استندت الورقة إلى إجراء مقابلات معمقة تنوعت بين نساء يُدِرن منظمات نسائية، ونساء يَقُدن منظمات مجتمع مدني، وخبراء مختصين في مجال تمويل المنظمات غير الربحية والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات والتقارير السابقة ذات الصلة والصادرة عن مراكز بحوث ومنظمات دولية ومحلية.

TYF

المـرأة.. والمشاركة في الحياة العامة:

على مدى أكثر من 8 سنوات، تُعاني اليمن من حرب دموية أسفرت عن مقتل عددٍ كبيرٍ من المواطنين وحرمانهم من حقوقهم في حياة آمنة مستقرة، ووفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد قتلى الحرب في اليمن 233,000 في عام 2020.[5] هذه الحرب تسببت في تراجع التنمية البشرية في اليمن لأكثر من 20 عاماً، وزادت من حدة عدم المساواة بين الجنسين.[6]

يُعتبر اليمن واحداً من أسوأ البلدان فيما يتعلق بمراعاة حقوق المرأة، وهناك 6.5 مليون امرأة وفتاة يمنية معرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما تُشكل النساء والفتيات 49 % من الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية، وأكثر من 80 % من النازحين داخلياً هم من النساء والأطفال،[7] وهذا يسبب زيادة احتمالية تعرض النساء للعنف نتيجة الفقر والنزوح، واللذان يصاحبهما انعدام الأمن، والتفكك الاجتماعي، وصعوبة الوصول إلى الخدمات، ما يخلق حاجةً ملحة للمشاريع المتعلقة بحقوق المرأة وحمايتها.

بالمقابل، وعلى الرغم من أن المرحلة الانتقالية المتمثلة في الحوار الوطني على وجه الخصوص أتاحت فرصاً أكبر لمشاركة المرأة في بناء الحكومة الانتقالية، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة 27 % في الحوار الوطني، وتمكنت المرأة اليمنية بنجاحٍ - ولأول مرةٍ في تاريخها- من تحقيق المطالب التي ناضلت من أجلها، وأبرزها ضمان مشاركتها الفعّالة في الشأن العام، حيث توافقت معظم الأطراف على أهمية تخصيص نسبة 30 % لمشاركة المرأة في جميع السلطات، التشريعية و التنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى المجالس المحلية المنتخبة.[8]

ظهرت منظمات عديدة تعمل في مجال الحماية وهي تفتقر للتخصص، بينما هناك منظمات أخرى نسوية كثيرة ومتخصصة ولا تجد التمويل!.

صباح راجح

رئيس اتحاد نساء اليمن-تعز

رئيس واستشاري مركز حماية وتأهيل الفتيات

(5) قتلى الحرب في اليمن، مكتب الشؤون الإنسانية، ديسمبر 2020، https://news.un.org/en/story/2020/12/1078972

(6) فاطمة جعفر، « دور المرأة في بناء السلام في اليمن»، 2023، أوكسفام، http://tinyurl.com/mr2d9mhx

(7) المصدر نفسه.

(8) سمراء الشيباني « نساء اليمن: ماذا بعد ضمان حقهن بالمشاركة السياسية»، مدونة البنك الدولي، فبراير 2014، https://blogs.world-bank.org/ar/arabvoices/yemeni-women-what-after-gaining-political-participation-rights#:

TYF

إلا أن اندلاع الحرب في العام 2015 تسبب في تراجع هذه المكاسب، وتم تهميش المرأة مرة أخرى في الساحة السياسية وعملية بناء المجتمع، فعلى سبيل المثال تم تشكيل المجلس الرئاسي في 2022 دون تضمين أي امرأة في المجلس، وأصبحت مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة للغاية، حيث لا تتجاوز 6.3 % من إجمالي القوى العاملة في عام 2020 .[9]

ومع ذلك، لا يزال هناك بعض المنظمات النسائية في محافظة تعز تعمل على تعزيز حقوق المرأة وزيادة مشاركتهن في العملية السياسية والاجتماعية، من خلال قيادة المشاريع المجتمعية عبر منظمات المجتمع المدني النسائية أو التي تقودها نساء، حيث ركزت جهود المنظمات النسائية والتي تقودها نساء على مشاريع النوع الاجتماعي والحماية والإغاثة والتنمية، كما تعتبر تعز من أوائل المحافظات التي ظهرت فيها وجوه نسائية في الوساطة المحلية؛ إذ وصلت نسبة أنشطة النساء بهذا المجال إلى 4.8 % من مجتمع العينة المبحوثة لدراسة صادرة عن مؤسسة شباب سبأ.[10] في هذا الشأن تقول إحدى قياديات منظمات المجتمع المدني في تعز: «قد يعود هذا النشاط في المنظمات النسائية في تعز إلى الشخصيات النسوية المؤثرة في المحافظة التي لعبت أدوراً ملموسة في مجالات مختلفة على رأسها الإغاثة والمساعدات الإنسانية التي تمثلت في تحديد المستفيدين ومسح الاحتياجات المجتمعية وتقديم المساعدات النقدية والغذائية».

وبالرغم من هذه النجاحات والإنجازات، إلا أن هذه المنظمات النسائية أو التي تقودها نساء تواجه العديد من التحديات، وأحد أهم هذه التحديات هي صعوبة الوصول إلى التمويل، وفيما يلي أهم التحديات المتعلقة بصعوبة الوصول للتمويل والتي برزت من خلال النتائج المتوصل إليها.

(9) فاطمة جعفر، مرجع سابق.
(10) د. محمد الكامل ولبيب شائف، مرجع سابق.

TYF

أولاً: ضعف القدرات المؤسسية

عبّرت النساء اللاتي تمت مقابلتهن عن أن ضعف الأنظمة المؤسسية بشكل رئيسي في أنظمتها المالية واللوجستية هو السبب الأكبر في نقص التمويل والموارد المالية، لأنها أثرت على وصولها إلى الجهات المانحة وقدراتها في استكمال متطلبات المانحين التي تتطلب قدرات تنظيمية عالية، تصف إحدى القياديات في منظمة مجتمع مدني هذا الأمر بقولها: «القدرات المؤسسية ومحدودية المهارات المالية هي التحدي الرئيسي أمامنا للمنافسة على المنح المالية»،[11] بالإضافة إلى ذلك، تشعر النساء أنهن يعانين من ضعف البُنى التحتية لمؤسساتهن، وهذا يعني الافتقار إلى الموارد البشرية والتقنية والإدارية اللازمة لتنفيذ مشاريع فعالة ومستدامة، على سبيل المثال، القدرة على كتابة مقترحات مشاريع احترافية تحمل رسائل واضحة وتراعي معايير قياس الأثر، والنتائج التي تسعى المنظمة لتحقيقها، بالتالي تلجأ لكتابة مقترحات محدودة بأنشطة قصيرة سريعة التنفيذ، دون التركيز على خططها الاستراتيجية مما يُقلص الخيارات المتاحة أمامها لتحقيق الاستدامة المالية.

إضافة لذلك، تُعاني المنظمات النسائية من صعوبات إدارة الأموال والمنح التي تحصل عليها، نظراً لضعف السياسات المالية التي تساعدها في الظهور كمنظمة شفافة قادرة على إدارة الأموال بطريقة نزيهة، تُحقق معايير وضمانات المانحين والشركاء بأن الأموال والمنح تم إدارتها بشكلٍ دقيق ونزيه دون أخطاء أو شكوك حول طريقة إنفاقها.

وتشعر النساء بأن فرص التمويل تأطرت بين المنظمات التي تملك قيادة ذكورية والتي تملك قدرات تنافسية عالية، بسبب استمرارهم في العمل حتى في ظل الأوضاع الصعبة والخطيرة التي دفعت العديد من المنظمات النسائية إلى إغلاق أبوابها حفاظاً على العاملين والعاملات فيها، أو نتيجة القيود التي فرضتها السلطات على حرية وحركة منظمات المجتمع المدني مثل إغلاق الطُرقات، وأبرزها إغلاق طريق الحوبان منذ 2015.[12]

(11) بسمة الشرعبي، مركز تنمية المرأة والطفل، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.

(12) «اليمن: ينبغي للحوثيين فتح طريق تعز على وجه السرعة»، هيومن رايتس ووتش، أغسطس 2022، https://www.hrw.org/ar/news/2022/08/29/yemen-houthis-should-urgently-open-taizz-roads

TYF

تقول رئيسة منظمة مجتمع مدني في تعز: « في 2017 الذكور كانوا شغالين وقادرين على الخروج والتنقل حتى في الأوضاع الغير آمنة على عكس النساء، أنا مثلاً توقفت عن العمل وبقيت في المنزل ثلاث سنوات حتى هدأت الأوضاع نسبيًا »،[13] وتضيف: «نحن النساء تركنا المجال لهم (الذكور)، وخلال فترة الاشتباكات المسلحة حصلوا على تمويلات كثيرة، واشتغلوا بمشاريع عديدة، وتوسعت علاقاتهم وخبراتهم وكسبوا ثقة المانحين، لكن نحن النساء كنا متأخرات عندما خرجنا، وواجهنا بيئة تنافسية صعبة».[14]

من جانب آخر، تواجه المنظمات النسائية والتي تقودها نساء ضعفاً في معرفة آلية الوصول للمانحين وحشد التمويلات المتكاملة، نتيجة ضعف المعرفة بالمانحين والشركاء العاملين في اليمن، وتخصصاتهم وخبراتهم، والبرامج التي يمولونها، ومعايير تمويل المشاريع. بالإضافة إلى ضعف قدراتها في تنويع قنوات ومصادر حشد الموارد والتمويلات، على سبيل المثال استخدام وسائل الإعلام، أو تنسيق الزيارات من أجل التسويق لمشاريعها، والتركيز على كيفية مواءمة هذه التدخلات مع توجهات المانحين.

(13) ايمان القدسي، جمعية طموح لرعاية وتأهيل الصم، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.
(14) المصدر نفسه.

TYF

ثانياً: قلة فرص تمويل المنظمات النسائية

على الرغم من أن مقدار التمويل الخارجي لليمن زاد خلال 2021، حيث بلغ 3.27 مليار دولار مقارنة بالعام 2020 التي بلغ فيها 2.25 مليار دولار بسبب تأثير جائحة كوفيد 19،[15] إلا أن النساء اللاتي تمت مقابلتهن يشعرن بأن فرص منظماتهن من هذا التمويل محدودة جداً، على اعتقاد بأن المنظمات الغير حكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة لا تعطي الأولوية للمنظمات النسائية أو التي تقودها نساء، حيث تم استبعادهن من محادثات التمويل الاستراتيجي، في حين أن حقوق النساء جزء في العديد من أجندة ورش العمل والاجتماعات.[16]

بالإضافة إلى شعورهن بصعوبة تحقيق شروط التمويل المطلوبة من قِبَل بعض المانحين الذين يشترطون أن تكون المنظمات قد نفذت مشاريع عديدة بميزانية مرتفعة، وحققت معايير عليا في إدارة المشاريع والإدارة المالية في السنوات السابقة. لذا تشعر النساء في المنظمات النسائية بأن المانحين يقدمون شروطاً تعجيزية في تقديم المنح المالية، وتصف إحدى النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني هذه الشروط والمعايير بقولها: «في البداية كان سقف التمويل عائقاً كبيراً كوننا كنا منظمة ناشئة، حيث كان يشترط بعض المانحين أن نكون قد نفذنا مشاريع بمبالغ كبيرة، ولم نكن في حينها قد نفذنا مشاريع بهذه المبالغ، وما زالت هذه مشكلة حتى الآن».[17]

> «تقدر جمعية حقوق المرأة في التنمية أن 1 ٪ فقط من تمويل المساواة بين الجنسين سيذهب إلى منظمات حقوق المرأة».[18]

من جانب آخر، تشعر النساء أن المنظمات الكبرى تنافس المنظمات الناشئة من خلال تدخلاتها في مجالات مختلفة، وفرصتها في الحصول على المنح عالية، حتى تلك التي تقع خارج تخصصاتها بسبب قدراتها المالية والتنظيمية، وتشير إحدى النساء اللاتي تمت مقابلتهن «بيوم وليله توجهت منظمات كثيرة نحو مشاريع الحماية الخاصة بالنساء، نتيجة رغبة المانحين في العمل على هذه المشاريع، على الرغم أن مركزنا متخصص في الحماية منذ فترة طويلة، ونفذنا مشاريع كبيرة وملموسة، وأنشأنا دار إيواء لتقديم الدعم النفسي وتمكين النساء، إلا أن هذه المنظمات أخذت التمويل بسبب قدراتها المالية السابقة».[19]

(15) «تقرير استدامة القطاع المجتمعي للعام 2021: تقرير اليمن»، مرجع سابق.
(16) إحدى العاملات في منظمة مجتمع مدني في تعز، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.
(17) ايمان القدسي، مرجع سابق.
(18) « الخطة الاستراتيجية: 2021-2025» صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة، 2020، http://tinyurl.com/5n7sxtdh
(19) رئيسة منظمة مجتمع مدني في تعز، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.

TYF

ويعتقد العاملون والعاملات في منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم/ن بأن الحرب أثرت على فرص التمويل، فعلى سبيل المثال، كانت المنح تتوجه نحو السلام والمُساءلة وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للشباب والنساء، بالإضافة إلى مشاريع الأنظمة الديمقراطية والانتخابية ومشاريع التنمية، ومنذ اندلاع الحرب أُغلقت كل هذه التمويلات وتوجه التمويل نحو برامج الإغاثة والاستجابة الطارئة مما أثر على المنظمات التي لم تكن تعمل في مجال الإغاثة، حيث كان من الصعب عليها الحصول على تمويلات في المجال الإغاثي، مما دفع العديد من المنظمات إلى الإغلاق واستطاعت بعضها الانخراط والتكيف في برامج وأنشطة الإغاثة والاستجابة الطارئة، وعلى الرغم من استئناف تمويل مشاريع التنمية والسلام والحماية منذ العام 2018م إلا أن عودة المنظمات التي أغلقت أبوابها كانت صعبة للغاية وكذلك تلك التي لم تستطع التحول نحو العمل الإغاثي.

وتشعر القياديات النسوية اللاتي تمت مقابلتهن بأن المنظمات النسائية كانت ضمن المنظمات التي لم تستطع التحول نحو العمل الإنساني/ الإغاثي، بسبب المخاطر ذات الصلة بالتدخلات في مناطق الاشتباكات، الحاجة للتنقل والسفر في ظل الظروف الراهنة، ناهيك عن عدم التوافق حول التدخلات بين المنظمات النسائية والسلطات والجماعات المسلحة.

TYF

ثالثاً: الأعراف الاجتماعية

يتطلب الوصول إلى جهات التمويل في بعض الأحيان إلى السفر وحضور الاجتماعات المشتركة بين الرجال والنساء، وقد تعتمد بعض مصادر التمويل على العلاقات الشخصية، هذا يمكن أن يكون عائقاً بالنسبة للمنظمات التي تقودها النساء، حيث لا يتسنى لهن كسر الحواجز الثقافية والاجتماعية خوفاً من حملات التشويه أن تطالهن، وحفاظاً على صورتهن العامة أمام مجتمعاتهن المحلية.

بالمقابل، قد يكون وصول النساء إلى المشاريع التي تتطلب علاقات جيدة مع أصحاب المصلحة المحليين أكثر سهولة، ولكن في أحيانٍ أخرى كثيرة يكون وصولهن صعباً للغاية بسبب العادات والتقاليد، وعدم تقبل الأطراف ذات العلاقة لوجود النساء أو التعامل معهن.[20]

إضافة لذلك، تتطلب بعض الأنشطة السفر والبقاء خارج المُدن، وهذا يشكل عائقاً أمام النساء خوفاً من الإشاعات والتشويه في ظل انتشار خطاب الكراهية والتحريض تجاه المنظمات والنساء العاملات في المنظمات، يقول أحد العاملين في منظمة نسائية: «كنت مشاركاً في مشروع حول حقوق النساء وبصورة خاصة قضية ختان الإناث والأضرار الصحية والجسدية المترتبة على ذلك، لكن المشروع قوبل برفض تام من المجتمع ولم نستطع تنفيذ المشروع».[21]

من منظور آخر، تواجه النساء العاملات في المنظمات مخاطر أمنية أثناء التنقل والسفر خاصة في ظل إغلاق المطارات وطرق السفر الرسمية، وأصبحت النساء تقضي أكثر من 12 ساعة سفر عبر طرق وعرة محفوفة بالمخاطر،

إضافة إلى القيود التي فرضتها السلطات على حركة النساء مثل فرض وجود محرم أثناء السفر أو أثناء الإقامة في فنادق لغرض حضور ورش العمل والاجتماعات مع المانحين من المنظمات المحلية والدولية أو الوكالات الأممية والإنمائية، بالإضافة إلى سياسة منع الاختلاط التي تمارس في المناطق الواقعة تحت سيطرة أنصار الله (الحوثيين)، الأمر الذي يحد من قدرتهن على بناء علاقات وشبكات وشراكات مع المانحين والشركاء الآخرين، وتضيف إحدى العاملات في منظمة نسائية بالقول: «نحن النساء نعاني كثيراً أثناء التنقل من منطقة لأخرى إذ يتطلب منّا وجود المحرم، ولا يتوفر لنا الأمان أثناء سفرنا، ونظل مهما حاولنا محاصرات بنظرة المجتمع القاصرة للمرأة، هذه المعوقات من المجتمع تصعب علينا تنفيذ المشاريع والوصول للمانحين، والمشاركة في لقاءات وورش قد تجمعنا معهم».[22]

(20) ماجد الخليدي، رئيس منظمة شباب بلاحدود، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.
(21) معاذ الصوفي، المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.
(22) إحدى العاملات في منظمة مجتمع مدني في تعز، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.

TYF

رابعاً: ضعف مصادر الدعم والتمويل المحلي

تتعدد استراتيجيات التمويل التي تتبعها منظمات المجتمع المدني منها المنظمات النسائية أو تلك التي تقودها نساء، إلا أن المنح التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والدولية والوكالات الأممية والإنمائية تُعد المصدر الأول والرئيس للمنظمات النسائية حسب إفادة النساء اللاتي تمت مقابلتهن في تعز، حيث تُساهم المنظمات الدولية والوكالات الأممية في تمويل البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات المحلية بشكلٍ مباشر أو تنفذ مشاريعها عبر المنظمات المحلية وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً. ومع ذلك يمكن أن تواجه المنظمات النسائية صعوبة في الحصول على هذا التمويل بسبب المعايير والشروط المعقدة التي تفرضها المنظمات الدولية والوكالات الأممية والإنمائية، وتعجز المنظمات المحلية في تلبيتها، بالإضافة إلى شعور النساء اللاتي تمت مقابلتهن بصعوبة المنافسة الشديدة مع المنظمات الأخرى التي تتفوق على قدراتها المؤسسية والمالية على هذه الفرص.

بالمقابل، تحصل منظمات المجتمع المدني النسائية على دعم قليل جداً من مصادر محلية مثل القطاع الخاص، والسلطات المحلية، ورجال الأعمال، وتحصل على هذا الدعم عادةً المنظمات النسائية الخيرية أو التي تعمل في رعاية المعاقين والفئات المهمشة. ومع ذلك، قد تواجه هذه المنظمات تحديات في جذب التبرعات بما يكفي لتلبية احتياجاتها المالية، وقد يكون من الصعب الوصول إلى شبكة واسعة من المتبرعين المحتملين وإقناعهم بأهمية دعم مشاريعها، مما يضع المنظمة في دائرة مخاطر مالية بشكل مستمر نتيجة تخوفها في فقدان الدعم الذي يقدمه المتبرع.

من جانب آخر، ضعف التمويل الذي تحصل عليه المنظمات النسائية من الشراكات والتعاونات مع منظمات أخرى كبيرة تعمل في إطار محافظة تعز أو خارجها، نظراً لأن المنظمات الكبيرة تستطيع الوصول للمنح المالية نتيجة لقدراتها المؤسسية والمالية أو علاقاتها الشخصية وتجاربها السابقة مع المانحين، وتُشارك المنظمات النسائية في تنفيذ أنشطة في مجالات تخصصها مقابل منح مالية ضئيلة جداً لا تُغطي التزاماتها المالية المؤسسية تجاه الموظفين والنفقات التشغيلية، وصعوبة إيجاد شركاء وعلاقات استراتيجية ومستدامة.

ونظراً لقيود التمويل، تلجأ بعض المنظمات النسائية أو التي تقودها نساء إلى التمويلات الذاتية خاصة تلك المنظمات الناشئة أو التي تحولت من مبادرات شبابية إلى منظمات مجتمع مدني، عبر فعاليات جمع التبرعات مثل تنظيم بازارات لبيع الطعام والملابس والأشغال اليدوية المختلفة[23] على أمل أن يساعدها هذا الأمر في اكتساب الخبرة لإدارة المشاريع والقدرة على المنافسة على المنح المالية مستقبلاً، وذكرت النساء اللاتي تمت مقابلتهن بأن منظماتهن تستعين بالمتطوعين من النساء والشباب لتنفيذ أنشطتها من أجل تجنب تكاليف رواتب الموظفين التي لا تستطيع دفعها. ومع ذلك، قد يكون من الصعب على المنظمات النسائية تنفيذ مشاريع كبيرة بتمويل ذاتي أو تحقيق الاستدامة المالية على المدى القصير، على الأقل يجعلها مستمرة في دائرة عملها المبادراتي.

(23) غادة العريقي، منظمة وصل للسلام، مقابلة شخصية، ديسمبر 2023.

خامساً: القوانين والسياسات العامة

القانون اليمني لا يُفرق بين المنظمات النسائية أو تلك التي تقودها نساء عن غيرها من منظمات المجتمع المدني، وينظم قانون رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية رقم (129) لسنة 2004م شئون الجمعيات والمؤسسات الأهلية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل،[24] كذلك القرار الوزاري رقم (211) لسنة 2011م الذي ينظم التعاون بين الحكومة وجميع المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية في اليمن، والذي يتم تطبيقه وإنفاذه تحت إشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي.[25]

وتخضع جميع مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في جميع المحافظات لنفس القوانين واللوائح، إلا أن كل منها يتبع إجراءات وممارسات مختلفة من البيروقراطية.[26]

تُعاني منظمات المجتمع المدني في محافظة تعز مثل مثيلتها في بقية المحافظات قيوداً من قبل السلطات أثرت على حركتها وأنشطتها، على سبيل المثال تحديات استخراج التراخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتجديدها سنوياً، كذلك استخراج تصاريح تنفيذ كل مشروع على حدة، إضافة إلى معاناتها نتيجة تداخل وتضارب المسؤوليات والصلاحيات بين السلطات والأطراف السياسية المختلفة، على سبيل المثال شهدت المنظمات المحلية في محافظة تعز تعقيدات نتيجة تدهور العلاقة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وتنافسهما على فرض كل منهما سيطرتها على المنظمات، ناهيك عن رفض مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة في 2021 التراخيص الصادرة عن ديوان الوزارة، ومطالبة المنظمات بإعادة التسجيل لديه، تسبب كل ذلك في إعاقة المنظمات عن تنفيذ مشاريعها وأنشطتها «بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) نُفذ سبعة وثمانون مشروعاً إنسانياً فقط في عام 2021م نتيجة لعدم الحصول على موافقات من السلطات».[27]

وتمثل هذه الممارسات قيوداً إضافية أمام المنظمات النسائية، خاصة إن لم يكن لديها شبكة علاقات قوية مع الأطراف الحكومية، حيث واستخراج التراخيص والتصاريح وتضارب الصلاحيات بين السلطات والجهات الحكومية يتطلب أن تمتلك المنظمة علاقات شخصية قوية داخل الجهات الحكومية، حتى تستطيع استخراج تصاريح مشاريعها دون تعرضها للابتزاز اللفظي أو المالية.

(24) «قانون رقم (1) لسنة 2001: بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية»، المركز الوطني للمعلومات، فبراير 2001، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11717

(25) «دليل إجراءات وتنظيم عمل غير الحكومية العربية والأجنبية»، وزارة التخطيط، 2014، http://tinyurl.com/4patw6db

(26) «تقرير استدامة القطاع المجتمعي للعام 2021: تقرير اليمن»، مرجع سابق.

(27) المصدر نفسه.

جـهـود وأدوار:

مؤخراً، بدأت المنظمات المحلية والدولية تُشجع على تشكيل التحالفات والائتلافات بين المنظمات الصغيرة والكبيرة بدافع أن القدرة التنافسية للمنظمات المنضوية ضمن تحالفات عالية أمام المنظمات الأخرى، حيث أن التحالفات مع منظمات ذات قدرات مؤسسية عالية قد مثلت فرصة للمنظمات النسائية للحصول على الدعم المالي واللوجستي، بالإضافة إلى ذلك، مثلت التحالفات والشراكات فرصة للمنظمات النسائية في بناء قدراتها التنظيمية والمؤسسية.

تذكر إحدى النساء التي تمت مقابلتهن: «كون منظمتنا عضوة في تكتل لمنظمات المجتمع المدني؛ استفدنا استضافة لمدة سنة كاملة في مقر منظمة تمدين شباب، لكن بعد توسع مشاريعها احتاجت لمكاتبها، فانتقلنا إلى منظمة شباب بلا حدود الذين وفروا لنا مقراً مجهز وبسعرٍ بسيط، بالإضافة إلى تزويدنا باستشارات فنية من قبل أعضاء التكتل، ودعمنا بتوفير قاعات تدريبية وإشراكنا في برامج بناء القدرات».[28]

تشعر المنظمات النسائية بعدم وجود شفافية من قبل بعض المانحين، حيث يعتبرن أن هناك نقص في الشفافية وعدم وضوح الإجراءات والمعايير المتبعة من قبل بعض المانحين في تقديم المنح، مما يشكل أحياناً عائقاً أمام المنظمات النسائية في الوصول إلى التمويل.

كما عملت المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية على دعم تشكيل عدد من تحالفات منظمات المجتمع المدني بتخصصات مختلفة، واحدة من هذه المنظمات هي منظمة البحث عن أرضية مشتركة وذلك في مشروعها "إشراك المرأة في الوصول للدعم الوطني" وهو واحد من المشاريع الموجهة للمنظمات النسوية الضعيفة من أجل بناء قدراتها في مختلف المجالات، وإعطائها منح من أجل أن تستطيع تلبية متطلبات المانحين في المنافسة على المنح المالية.[29]

(28) ايمان القدسي، مرجع سابق.
(29) مشروع إشراك المراة بالدعم الوطني، مركز الحماية والتأهيل، تعز، 2023، http://tinyurl.com/3xabaz4t

TYF

من جانبٍ آخر، سعت المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية إلى تدريب وبناء القدرات المؤسسية للمنظمات المحلية، من خلال تنظيم المشاريع الموجهة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، وكذلك من خلال دخول المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية بشراكات مع المنظمات المحلية في محافظة تعز على سبيل المثال UN Women ، و UNFPA ، ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، ومنظمة كير، ودخلت بشراكات مع عدد من المنظمات المحلية في تعز مثل اتحاد نساء اليمن وأجيال بلا قات، وبنات الحديدة وتمدين شباب. ومع ذلك فإن فرص الاختيار تكون لصالح المنظمات التي تملك كفاءات ومهارات تمكنها من الدخول بالشراكات، ولا يتم النظر إلى طلبات المنظمات الضعيفة والناشئة.

وعلى الرغم من برامج التأهيل والتدريب لمنظمات المجتمع المدني إلا أن العديد من هذه البرامج ليست موجهة بشكل خاص إلى المنظمات النسائية أو التي تقودها نساء، حتى تلك المشاريع الموجهة للمنظمات النسائية أو التي تقودها نساء مثل مشاريع تمكين المنظمات النسائية لا تتضمن أنشطة خاصة بتطوير قدراتها المالية واللوجستية، إذ تذكر النساء اللاتي تمت مقابلتهن أن المنظمات الدولية لا تميز بين المنظمات النسائية وغير النسائية في تقديم الدعم إلا إذا كان تصميم المشروع يستهدف دعم المنظمات النسائية، لذا تشعر النساء اللاتي تمت مقابلتهن أنهن بحاجة إلى وجود سياسة تُساعد المنظمات النسائية في الوصول إلى الموارد المالية، وفقاً لاعتبارات التمييز الإيجابي للمنظمات النسائية والتي تقودها نساء.

TYF

التـوصيـات:

أخـذاً فـي الاعتبـار مـا تمـت مناقشـته فـي الأجـزاء السـابقة، وبنـاءً علـى اقتراحـات المبحوثـين، فـإن هـذه الورقـة تقتـرح أن تتبنـى الحكومـة مجموعـة مـن التوصيـات التـي يمكـن أن تُسـهم فـي تحسـين وصـول المنظمـات النسـائية والتـي تديرهـا نسـاء إلـى المـوارد الماليـة فـي الوقـت الراهـن، وتحـاول هـذه الحلـول أن تغطـي كافـة الجهـات المعنيـة كالآتـي:

أولاً: المنظمات النسائية والتي تقودها نساء

1. تعزيز القدرات المؤسسية:

يُعـد تعزيـز القـدرات المؤسسـية الحـل الأمثـل للمنظمـات النسـائية والتـي تقودهـا نسـاء، حيـث سيسـهم فـي تعزيـز موقفهـا أمـام المانحـين والممولـين مـن المنظمـات الدوليـة والـوكالات الإنمائيـة، وذلـك مـن خـلال:

- **تطوير السياسات المالية الإدارية:**

مـن خـلال تطويـر سياسـات الحسـابات الماليـة التـي تتعلـق بتحديـد الإجـراءات المحاسـبية والماليـة واللوجسـتية والعمليـاتية التـي يجـب اتباعهـا فـي المنظمـة، بمـا فـي ذلـك إعـداد التقاريـر الماليـة ومراقبـة الحسـابات والمعامـلات الماليـة، وسياسـات إدارة المـوارد البشـرية التـي تشـمل سياسـات التوظيـف، والتعيـين، والتدريـب، وتقييـم الأداء، وتطويـر المهـارات للموظفـين والمتطوعـين. إضافـة إلـى أهميـة العمـل علـى سياسـة الحوكمـة والشـفافية التـي تتعلـق بتحديـد معاييـر الشـفافية والمسـاءلة والحوكمـة داخـل المنظمـة، مثـل سياسـات الإفصـاح المالـي وإجـراءات مراجعـة الحسـابات واللوائـح الداخليـة للمنظمـة، كذلـك سياسـات المشـتريات والمشـاريع وإدارة المخاطـر.

- **التخطيط الاستراتيجي:**

يتضمـن التخطيـط الاسـتراتيجي للمنظمـة إجـراء عمليـة منهجيـة وشـاملة مـن خـلال تحليـل الوضـع الحالـي الـذي يُسـاعد فـي تقييـم قـدرات المنظمـة ومواردهـا الماليـة والبشـرية والبرامـج والخدمـات التـي تقدمهـا، بمـا فـي ذلـك تحليـل التحديـات والفـرص التـي قـد تؤثـر علـى عمـل المنظمـة وتسـاعدها فـي وضـع رؤيتهـا ورسـالتها بشـكل واضـح وصريـح، وتحديـد الأهـداف الاسـتراتيجية التـي يجـب أن تكـون قابلـة للقيـاس وموجهـة نحـو النتائـج التـي تسـعى لهـا المنظمـة، بالإضافـة إلـى وضـع خطـة عمـل محـددة بالإجـراءات اللازمـة والمـوارد المطلوبـة والمسـؤوليات والجـداول الزمنيـة وآليـات المتابعـة والتقييـم.

TYF

- **تطوير مواقعها وحساباتها الإلكترونية:**

قبل البدء في تطوير الموقع الإلكتروني وحسابات التواصل الاجتماعي للمنظمة، يجب تحليل احتياجات أهداف المنظمة وما هي المعلومات التي ترغب في مشاركتها مع الجمهور. وتحديد الاحتياجات والأهداف سيساعدها في إنشاء محتوى هادف يعبر عن أهداف المنظمة ويستهدف الجمهور المطلوب، على أن تعمل المنظمة على تصميم واجهة مستخدم جذابة وسهلة الاستخدام، وتنفيذ مجموعة من الممارسات والاستراتيجيات التي تساعد في زيادة ظهور موقع المنظمة في نتائج محركات البحث، بالإضافة إلى ذلك، إنشاء حسابات للمنظمة على وسائل التواصل الاجتماعي الشائعة مثل فيسبوك، ومنصة X (تويتر سابقاً)، ولينكدن، مما يسهل على المنظمة التسويق لمشاريعها أمام المانحين والممولين المحتملين.

- **تدريب وتأهيل الفريق:**

من المهم أن يكون التعليم والتطوير جزءًا مستمرًا من ثقافة المنظمة من خلال تشجيع أعضاء الفريق على مواصلة التعليم وتطوير مهاراتهم عبر ورش العمل والدورات التدريبية والموارد التعليمية الأخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد احتياجات المنظمة وفريق العمل وما هي المهارات والمعارف التي يحتاجها الفريق لتحقيق أهداف المنظمة وحشد الموارد قبل البدء في التدريب والتأهيل.

2. تشكيل لجنة حشد الموارد:

يُعد تشكيل لجنة حشد الموارد إجراءً استراتيجياً هاماً قد تقوم به المنظمة بغرض تحسين وصولها إلى التمويل، حيث تساهم هذه اللجنة في جمع الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة والمشاريع، من خلال تنويع مصادر التمويل للمنظمة التي قد تشمل التبرعات من قبل القطاع الخاص ورجال المال والأعمال، والمنح الحكومية والدولية. كذلك قد تساعد اللجنة على تعزيز التواصل مع المانحين والممولين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى دورها في تقييم المشاريع والبرامج المحتملة وتحديد أولويات التمويل بشكل مستمر، وقدرتها في تطوير علاقات استراتيجية مع الجهات المانحة التي يمكن أن تساهم في تمويل مشاريع وبرامج المنظمة.

3. توسيع الشبكات والشراكات:

يتم ذلك من خلال حضور المؤتمرات وورش العمل، وإقامة لقاءات واجتماعات مع الشركاء والمانحين المحتملين. كذلك على المنظمة أن تقوم بتشكيل تحالفات وشراكات مع منظمات أخرى من خلال توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل المعلومات والخبرات والموارد بشأن حشد الموارد المالية وجذب التمويل، ويمكن للمنظمات النسائية أن تعمل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص من أجل تنفيذ مشاريع مشتركة، حيث يمكن أن تشمل مشاريع تنموية وبرامج تدريبية ومشاريع بحوث، كما يمكن للمنظمات النسائية أو تلك التي تقودها نساء تشكيل شبكات وشراكات مع بعضها البعض بغرض حشد الموارد من خلال حملات الضغط والمناصرة تجاه تقديم الدعم المالي واللوجستي للمنظمات النسائية والتي تقودها نساء، على أن يتضمن هذا الدعم بناء القدرات المؤسسية، واستهداف المنظمات النسائية والتي تقودها نساء بمنح مالية خاصة، والمطالبة بضرورة إشراك المنظمات النسائية والتي تقودها نساء في الشبكات والائتلافات التي تشكلها المنظمات الدولية والمحلية بغرض إدارة مشاريع مشتركة.

ثانياً: المانحين والمنظمات الدولية

1. إعداد دليل توجيهي حول كيفية حشد الموارد وجذب التمويل للمنظمات:

يمكن أن يُساعد الدليل التوجيهي في تقديم إرشادات ونصائح عملية من خلال توضيح الاستراتيجية المناسبة لجذب التمويل. ويمكن أن يشمل الدليل معلومات عن مصادر التمويل المختلفة، معلومات عن كيفية إعداد المستندات الأساسية مثل الميزانيات وإعداد مقترحات المشاريع، ويمكن أن يشمل الدليل توجيهات حول كيفية تحليل المستهدفين وتحديد الجمهور المستهدف للتمويل وكيفية إدارة علاقات المتبرعين وكيفية التعرف على الشركاء المحتملين، كما يمكن أن يقدم الدليل دروس مستفادة من تجارب ناجحة لمنظمات أخرى في جذب التمويل.

2. تقديم الدعم الفني واللوجستي:

يمكن أن يشمل ذلك تقديم التمويل المباشر للمشاريع والبرامج للمنظمات النسائية والتي تقودها نساء، ويمكن أيضاً تقديم توفير المعدات والأدوات اللازمة، وتقديم التدريب وبرامج بناء القدرات ويمكن أن يشمل ذلك ورش العمل ودورات تدريبية حول مواضيع مختلفة مثل التخطيط الاستراتيجي، الإدارة المالية، وتطوير المشاريع.

3. التمييز الإيجابي:

يمكن للمنظمات الدولية والوكالات الإنمائية توفير بيئة داعمة للمنظمات النسائية والتي تقودها نساء، من خلال تخصيص موارد مالية لدعم مشاريع المنظمات النسائية والتي تقودها نساء، وتقديم الدعم الفني والاستشاري، وتوفير المنصات والفرص للمنظمات النسائية للتواصل وتبادل المعارف والخبرات.

ثالثاً: المنظمات المحلية

1. تشكيل تحالفات وشراكات تعاونية مع المنظمات النسائية أو التي تقودها نساء لتبادل المعارف والخبرات، وتعزيز فرص الحصول على التمويل، بالإضافة إلى إمكانية تنظيم فعاليات ومشاريع مشتركة.
2. تقديم المساعدة في إعداد الوثائق والمستندات المطلوبة من قبل المانحين للحصول على التمويل، وإشراكها في فرص التدريب والتأهيل ويتضمن ذلك إدارة المشاريع، وتقييم الأثر، إدارة الموارد المالية والبشرية.
3. التسويق للمنظمات النسائية والتي تقودها نساء في المحافل والمؤتمرات المحلية والدولية، والضغط لتسهيل الشراكات بين المنظمات النسائية والتي تقودها نساء والمانحين.

القيــود التي تواجه المنظمات النسائية بمحافظة تعــز

ورقــة سيـاسـات

Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب

مؤسسة تمدين شباب (TYF)

هي منظمة يمنية غير حكومية ، يتركز عملها في مجالات: الاستجابة الإنسانية والعون الإنساني، التنمية المحلية، العمل المناخي، بناء السلام، تمكين الشباب والنساء، الحكم الرشيد.

بدأت TYF كمبادرة تطوعية وأصبحت منظمة مسجلة قانونياً عام 2013.

مؤسسة تمدين شباب TYF حاصلة على الصفة الاستشارية من المجلس الاقتصادي الاجتماعي ECOSOC بالأمم المتحدة.

ملاحظة : الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن آراء الباحثة فقط ، ولا تعكس آراء المؤسسة.

للحصول على نسخة من ورق السياسات ..
يـرجى زيـارة موقـعنـا الإلكتـرونـي
أو عبر صفحاتنا على شبكات التواصل
الإجتماعي.

TYF
tamdeen-ye.org
info@tamdeen-ye.org
TamdeenYouth